



هبوط تاريخي

الأزمة المالية تزيد عزلة تركيا عن الأسواق الصاعدة

تباين المقاييس يدفع مؤسسات الاستثمار إلى اعتبار أنقرة حالة منفصلة

وصل حجم تخارج التدفقات الأجنبية إلى 566.5 مليون دولار، مقابل متوسط تدفقات خارجية خلال 20 يوماً قدره 191.3 مليون دولار.

ونزلت الليرة التركية إلى مستوى قياسي منخفض مقابل الدولار الإثنى، حيث تزامت توقعات المستثمرين لتبني البنك المركزي خطوات تشديد نقدي بينما يترقبون اجتماع سعر الفائدة هذا الأسبوع.

وهبطت الليرة أكثر من 0.25 في المئة إلى 7.3880 مقابل الدولار بحلول الساعة 06:45 بتوقيت غرينتش، من حوالي 7.3650 الجمعة.

4.02
مليار دولار قيمة العجز في الميزانية في يوليو، في حين بلغ العجز الأولي 2.87 مليار دولار

وفي حين تزامت التوقعات لزيادة رسمية لأسعار الفائدة من أجل كبح خسائر الليرة، فقد لجأ البنك المركزي حتى الآن إلى إجراءات غير رسمية لرفع تكلفة التمويل، بما في ذلك خطوات على صعيد السيولة وتوجيه المقرضين للاقتراض بسعر أعلى.

وقال مصرفي من إدارة الخزنة ببنك تجاري إن إجراءات التشديد مهمة لليرة التي لم تهبط بالسرعة التي هبطت بها خلال الأزمة المالية في 2018.

ويعلن البنك المركزي قراره بشأن سعر الفائدة لشهر أغسطس الخميس، ويتوقع بعض المحللين أن يرفع سعر الفائدة الرئيسي بينما يتنبأ آخرون بان يواصل سياسة التشديد من خلال السيولة بدلاً من رفع السعر رسمياً.

والجمعة، قال الرئيس رجب طيب أردوغان إنه سيصدق اجتماعاً لمجلسه الاقتصادي لبحث التطورات، مضيفاً أن تركيا سبق أن واجهت مثل هذه الهجمات وأنها تقف على أرض صلبة.

وظهرت بيانات من وزارة الخزنة التركية الإثنى تسجيل الحكومة المركزية عجزاً في الميزانية قدره 29.7 مليار ليرة (4.02 مليار دولار) في يوليو، في حين بلغ العجز الأولي، الذي لا يشمل مدفوعات الفائدة، 21.2 مليار ليرة (2.87 مليار دولار).

وكان وزير المالية بركات البريق قال الأسبوع الماضي إن هدف عجز الميزانية لن يتحقق هذا العام بسبب جائحة فيروس كورونا، ليدور العجز بين خمسة وسبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع التوقع الحكومي السابق البالغ 2.9 في المئة.

عمقت الأزمة المالية لتركيا من عزلتها عن الأسواق الصاعدة نظراً لتزايد المخاطر وقلة ثقة المستثمرين حيث فشلت كل محاولات ضخ السيولة النقدية وتدخل البنوك التركية التابعة للدولة في أسواق الصرف في إيقاف انهيار الليرة.

ونزلت الليرة التركية إلى مستوى قياسي منخفض مقابل الدولار الإثنى، حيث تزامت توقعات المستثمرين لتبني البنك المركزي خطوات تشديد نقدي بينما يترقبون اجتماع سعر الفائدة هذا الأسبوع.

وهبطت الليرة أكثر من 0.25 في المئة إلى 7.3880 مقابل الدولار بحلول الساعة 06:45 بتوقيت غرينتش، من حوالي 7.3650 الجمعة.

وفي محاولة من جانبه لدعم الليرة، تحرك البنك المركزي التركي لزيادة تكلفة الاقتراض، لكن دون رفع سعر الفائدة الرئيسية.

وفي الوقت نفسه، فإن سعر الفائدة الحقيقي في تركيا عند مقارنته بمعدل التضخم، هو الأقل بين أسعار الفائدة الحقيقية في 23 اقتصاداً صاعداً رئيسياً حول العالم.

ومع تزايد التباين بين المقاييس المالية لتركيا، وتلك السائدة في الأسواق الصاعدة الأخرى، بدأت مؤسسات الاستثمار وإدارة الأموال في العالم تتعامل مع تركيا باعتبارها حالة منفصلة.

يقول بول غريير المحلل الاقتصادي في مؤسسة الاستثمار وإدارة الأموال الموجود مقرها في لندن فيديليتي، إنترناشيونال "نشعر بقلق متزايد من الضعف الشديد في صافي احتياطي النقد الأجنبي، وارتفاع معدلات الديون ونمو الاقتراض في تركيا، مع سياسة نقدية شديدة المرونة جعلت العائد على الاستثمار في أدوات الدين التركية غير جذاب.

وأدى هذا إلى بعض المخاوف بشأن اتجاهات ميزان الحساب الجاري والتضخم في تركيا." أما لويس كوستا ودوميترو فيقول وسارا فيلاردو المحللون في مجموعة سيتي غروب المصرفية الأميركية العملاقة فيقولون إن "أوضاع الاقتصاد الكلي لتركيا تختلف الآن بشدة عن الأسواق الصاعدة الأخرى، في ما يتعلق بعنصرين هما التضخم وميزان الحساب الجاري".

وأضافوا "نحن نتوقع نمو الاقتصاد التركي خلال العام المقبل بمعدل 4.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، لكن من غير المحتمل تحسن ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات بصورة كبيرة".

وكانت وتيرة تخارج الاستثمارات الأجنبية في الأسهم التركية قد تزايدت خلال الأسبوع الماضي، في ظل تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة وتراجع سعر صرف الليرة.

ووفقاً لبيانات البنك المركزي التركي، التي جمعها وكالة بلومبرغ للأخبار، فقد

زادت عزلة تركيا عن محيط الأسواق الصاعدة جراء انهيار الحاد في قيمة الليرة وعجز الحلول الترقية عن معالجة اختلال النظام المالي في وقت تجمع فيه المؤشرات على أن هذه الأزمة تظل محلية ولا تؤثر على الأسواق الصاعدة الأخرى.

وتشير المقاييس الكمية إلى تزايد عزلة تركيا عن الأسواق الصاعدة الأخرى، فقد توسعت تركيا في ضخ السيولة النقدية في نظامها المالي، وأنفقت احتياطاتها النقدية بوتيرة أسرع مما فعلت أي دولة صاعدة رئيسية، كما أن سعر الفائدة لديها أقل كثيراً من معدل التضخم.

والحقيقة أن أسباب هذه الإجراءات وانهيار الليرة التركية حالياً، هي محلية بدرجة كبيرة، وهو ما دفع المؤسسات الاستثمارية العالمية الكبرى، مثل سيتي غروب وفيديليتي إنترناشيونال إلى التعامل مع تركيا بمعزل عن التعامل مع غيرها من الاقتصادات الصاعدة.

وترى وكالة بلومبرغ للأخبار أن هذا الوضع يمثل أمراً إيجابياً بالنسبة لمستثمري الدول النامية، الذين ياملون في تجنب تكرار سيناريو 2018 عندما أدت أزمة انهيار العملة التركية إلى خروج واسع للمستثمرين الدوليين من أسواق الدول الصاعدة ككل، بما في ذلك جنوب أفريقيا والبرازيل والهند، مما سبب مصاعب مالية كبيرة في هذه الدول.

ويشير تحليل اقتصادي لنمو مستوى السيولة النقدية في 25 سوقاً صاعدة إلى أن أغلب حكومات آسيا وشرق أوروبا ابقت على معدل نمو سيولة نقدية في حدود أقل من 10 في المئة، في حين كان المتوسط في الدول الـ25 قد بلغ 10.63 في المئة.

في المقابل، كان معدل نمو السيولة في تركيا سبعة أمثال هذا المتوسط. وفي المركز الثاني جاءت الأرجنتين ولكن بفارق كبير للغاية عن تركيا.

وعلى صعيد احتياطي النقد الأجنبي، تراجع هذا الاحتياطي لدى تركيا بوتيرة أسرع كثيراً من وتيرة تراجع لدى الدول الصاعدة القليلة التي سجلت تراجعاً.

جاء هذا التراجع في تركيا نتيجة تدخل البنوك التركية التابعة للدولة في أسواق الصرف لوقف تراجع الليرة.

وبحسب بلومبرغ، فإن أغلب الأسواق الصاعدة إما أنها حافظت على احتياطاتها النقدية أو زادتتها، رغم تراجع عائدات الصادرات نتيجة تراجع التجارة العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.

الاقتصاد العالمي يسقط في فخ الركود والصين تصل بر الأمان

تراجع قياسي في الناتج الداخلي للولايات المتحدة وأوروبا وطفرة في بكين

دخل الاقتصاد العالمي في ركود غير مسبوق خلال الفصل الثاني من العام حيث تواصل تراجع نسب النمو في ظل بوادر تفشي موجة وبائية ثانية لم تتجاوز مخاطرها إلا الصين التي مرت إلى بر الأمان بتسجيل نمو في الناتج الداخلي الخام.

وتنشر السلطات الأميركية إحصاءات تستند إلى تغيرات بوتيرة سنوية، بلغت في الفصل الثاني 32.9 في المئة، وهي أرقام لا يمكن مقارنتها مع تلك التي تصدرها الدول الأخرى.

وتجنببت الصين، ثاني أكبر اقتصاد عالمي ومهد وباء كوفيد - 19، الدخول في ركود عبر تمكنها من احتواء الوباء، ما أتاح لها الدخول في طريق النمو من جديد.

وارتفع إجمالي ناتجها الداخلي بنسبة 11.5 في المئة في الفصل الثاني، بعد تراجع بنسبة 10 في المئة في الأول. وبالمقارنة مع العام الماضي، يبلغ تراجع النمو في الفصل الأول 6.8 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 3.2 في المئة في الفصل الثاني.

ويبقى معدل النمو متديناً جداً مقارنة مع ما حققته الصين في العقود الماضية.

وأعلنت الحكومة اليابانية الإثنى تراجع إجمالي الناتج الداخلي في الفصل الثاني بنسبة 7.8 في المئة مقارنة مع ما كان عليه بين يناير ومارس. وهذا ثالث فصل على التوالي يسجل فيه الاقتصاد الياباني انكماشاً. كما أنه التراجع الأكبر في البلاد منذ بدء تسجيل البيانات المقارنة في عام 1980.

ودخل ثالث أكبر اقتصاد عالمي في ركود منذ الفصل الأول لعام 2020، مع تراجع إجمالي ناتجها الداخلي حينها بنسبة 0.6 في المئة والذي تلا انكماشاً بنسبة 1.9 في المئة في الفصل الرابع من عام 2019.

أما في أوروبا فقد تراجع إجمالي الناتج الداخلي لمنطقة اليورو بنسبة 12.1 في المئة في الربع مقابل 3.6 في الربع الثاني من عام 2020.

في المقابل، وحسب المركز الذي استند في دراسته على بيانات موقع الحجز الإلكتروني "أوبن تيبيل"، تراجع الإقبال

باريس - وقعت أغلب الاقتصادات في فخ ركود اقتصادي كبير مدفوعة بتراجع أغلب محركات النمو والتجارة في أعقاب تشديد القيود لمكافحة مخاطر جائحة كورونا، غير أن بكين التي سيطرت على الوباء تجنببت الركود بتحقيق طفرة في النمو.

وأعلنت اليابان الإثنى تسجيل تراجع غير مسبوق لإجمالي ناتجها الداخلي خلال الفصل الثاني من العام، يضاف إلى الانكماش الكبير الذي سجلته كبرى الاقتصادات العالمية بين أبريل ويونيو، بسبب وباء كوفيد - 19، فيما لا تزال الصين الدولة الوحيدة التي ظلت بمنأى عن الركود.

ويبقى معدل النمو متديناً جداً مقارنة مع ما حققته الصين في العقود الماضية.

وأعلنت الحكومة اليابانية الإثنى تراجع إجمالي الناتج الداخلي في الفصل الثاني بنسبة 7.8 في المئة مقارنة مع ما كان عليه بين يناير ومارس. وهذا ثالث فصل على التوالي يسجل فيه الاقتصاد الياباني انكماشاً. كما أنه التراجع الأكبر في البلاد منذ بدء تسجيل البيانات المقارنة في عام 1980.

ودخل ثالث أكبر اقتصاد عالمي في ركود منذ الفصل الأول لعام 2020، مع تراجع إجمالي ناتجها الداخلي حينها بنسبة 0.6 في المئة والذي تلا انكماشاً بنسبة 1.9 في المئة في الفصل الرابع من عام 2019.

أما في أوروبا فقد تراجع إجمالي الناتج الداخلي لمنطقة اليورو بنسبة 12.1 في المئة في الربع مقابل 3.6 في الربع الثاني من عام 2020.

بريطانيا تنجح في تحفيز المطاعم بتحمل نسبة من كلفة الزبائن

على المطاعم بنسبة 21.3 في المئة من الخميس إلى الأحد.

أما بالنسبة إلى الأسبوع بأكمله، فقد تراجع الانخفاض إلى 7.1 في المئة، في حين أنه وصل إلى 28.2 في المئة قبل بدء العمل بهذا الإجراء.

وعلى ما لاحظت دراسة نشرت الإثنى، نجح الإجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية والقاضي بدفع نصف فاتورة المطاعم لتحفيز الناس على ارتيادها، في تنشيط هذا القطاع الذي تضرر كثيراً جراء جائحة كوفيد - 19.

وأفاد مركز الدراسات الاقتصادية بان عدد الأشخاص الذين ارتادوا المطاعم من الإثنى إلى الأربعاء، وهي الأيام التي يسري فيها العرض، ارتفع في الأسبوعين الأولين من أغسطس بنسبة 26.9 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

في المقابل، وحسب المركز الذي استند في دراسته على بيانات موقع الحجز الإلكتروني "أوبن تيبيل"، تراجع الإقبال

على المطاعم بنسبة 21.3 في المئة من الخميس إلى الأحد. أما بالنسبة إلى الأسبوع بأكمله، فقد تراجع الانخفاض إلى 7.1 في المئة، في حين أنه وصل إلى 28.2 في المئة قبل بدء العمل بهذا الإجراء.

وتبلغ تكلفة تمويل هذا الدعم 500 مليون جنيه، ويهدف لمساعدة قطاع المطاعم الذي يعمل في 1.8 مليون شخص في بريطانيا.

وأشارت الوزارة إلى أن هذا الإجراء شمل خلال الأسبوع الأول من أغسطس دعم 10.5 مليون وجبة في المطاعم. وبحسب مكتب سيرينغهورد، انعكست الحركة في قطاع المطاعم على مجمل نشاط الأسواق والمحلات التجارية في وسط المدينة خلال هذا الأسبوع، إذ ازداد الإقبال عليها بنسبة 18.9 في المئة بعد الساعة السادسة مساءً بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، وبنسبة 9.6 في المئة في وقت الغداء. ووفق ما كشفت أخيراً دراسة لمركز الدراسات المتعلقة بتجارة الجزرنة المتخصصة في التجارة، شهد قطاع المطاعم إنهاء خدمات 22 ألف موظف منذ بداية السنة، أي ضعف عدد الذين تم صرفهم خلال سنة 2019 بأكملها.

وظهرت الدراسة أيضاً أن 1467 مطعمًا أقلت، أي بارتفاع قدره 59.1 في المئة بالمقارنة مع تلك التي أقلت خلال 2019 بأكملها.

على المطاعم بنسبة 21.3 في المئة من الخميس إلى الأحد.

أما بالنسبة إلى الأسبوع بأكمله، فقد تراجع الانخفاض إلى 7.1 في المئة، في حين أنه وصل إلى 28.2 في المئة قبل بدء العمل بهذا الإجراء.

وعلى ما لاحظت دراسة نشرت الإثنى، نجح الإجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية والقاضي بدفع نصف فاتورة المطاعم لتحفيز الناس على ارتيادها، في تنشيط هذا القطاع الذي تضرر كثيراً جراء جائحة كوفيد - 19.

وأفاد مركز الدراسات الاقتصادية بان عدد الأشخاص الذين ارتادوا المطاعم من الإثنى إلى الأربعاء، وهي الأيام التي يسري فيها العرض، ارتفع في الأسبوعين الأولين من أغسطس بنسبة 26.9 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

في المقابل، وحسب المركز الذي استند في دراسته على بيانات موقع الحجز الإلكتروني "أوبن تيبيل"، تراجع الإقبال

على المطاعم بنسبة 21.3 في المئة من الخميس إلى الأحد. أما بالنسبة إلى الأسبوع بأكمله، فقد تراجع الانخفاض إلى 7.1 في المئة، في حين أنه وصل إلى 28.2 في المئة قبل بدء العمل بهذا الإجراء.

وتبلغ تكلفة تمويل هذا الدعم 500 مليون جنيه، ويهدف لمساعدة قطاع المطاعم الذي يعمل في 1.8 مليون شخص في بريطانيا.

وأشارت الوزارة إلى أن هذا الإجراء شمل خلال الأسبوع الأول من أغسطس دعم 10.5 مليون وجبة في المطاعم. وبحسب مكتب سيرينغهورد، انعكست الحركة في قطاع المطاعم على مجمل نشاط الأسواق والمحلات التجارية في وسط المدينة خلال هذا الأسبوع، إذ ازداد الإقبال عليها بنسبة 18.9 في المئة بعد الساعة السادسة مساءً بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، وبنسبة 9.6 في المئة في وقت الغداء. ووفق ما كشفت أخيراً دراسة لمركز الدراسات المتعلقة بتجارة الجزرنة المتخصصة في التجارة، شهد قطاع المطاعم إنهاء خدمات 22 ألف موظف منذ بداية السنة، أي ضعف عدد الذين تم صرفهم خلال سنة 2019 بأكملها.

وظهرت الدراسة أيضاً أن 1467 مطعمًا أقلت، أي بارتفاع قدره 59.1 في المئة بالمقارنة مع تلك التي أقلت خلال 2019 بأكملها.

باريس - وقعت أغلب الاقتصادات في فخ ركود اقتصادي كبير مدفوعة بتراجع أغلب محركات النمو والتجارة في أعقاب تشديد القيود لمكافحة مخاطر جائحة كورونا، غير أن بكين التي سيطرت على الوباء تجنببت الركود بتحقيق طفرة في النمو.

وأعلنت اليابان الإثنى تسجيل تراجع غير مسبوق لإجمالي ناتجها الداخلي خلال الفصل الثاني من العام، يضاف إلى الانكماش الكبير الذي سجلته كبرى الاقتصادات العالمية بين أبريل ويونيو، بسبب وباء كوفيد - 19، فيما لا تزال الصين الدولة الوحيدة التي ظلت بمنأى عن الركود.

11.5
في المئة نسبة ارتفاع نمو الصين في الفصل الثاني، بعد تراجع بنسبة 10 في المئة

في ما يلي تذكير بأبرز نتائج إجمالي الناتج الداخلي خلال الفصل الأول في تلك الدول، وهي تستند في غالبيتها إلى الأرقام المعلنة من جانب مراكز الإحصاء المحلية.

في الولايات المتحدة تراجع إجمالي الناتج الداخلي للولايات المتحدة، أكبر اقتصاد عالمي، بنسبة 9.5 في المئة في الفصل الثاني، بعد تراجع بنسبة 1.3 في المئة في الفصل الأول، وفق الأرقام التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.



فرصة لا تعاد